

رفع سعر الكهرباء للفعاليات الاقتصادية والمنزلية.. والشريحة الأوسع من المستهلكين ستكون الزيادة «طفيفة» ١٥ مليار دولار احتياجات تأهيل قدرات توليد ونقل وتوزيع الكهرباء

عبد الهادي شباط

كشفت مذكرة رسمية اطلعت «الوطن» عليها عن رفع تدرجىي للدعم عن مبيع الطاقة الكهربائية مختلف القطاعات الاقتصادية، إضافة لشرائح العليا من الاستهلاك المنزلي التي يزيد استهلاكها على ١٥٠٠ كيلواط ساعي في الدورة الواحدة بما يسهم في تحقيق تخفيض بالخسائر المالية لمؤسسات الكهرباء الناجمة عن الدعم المباشر وتوفير السيولة المالية لاستمرار عمل المنظومة الكهربائية، وكذلك تخفيض التكاليف للاعتماد على مصادر الطاقات المتجددة لتغطية جزء من استهلاكهم أسوة بالعديد من الدول، إضافة لرفع كفاءة الاستخدام، وأن تعديل (زيادة) التعرفة للطاقة الكهربائية هدفه حالياً تحقيق تخفيض الخسائر المالية بنسبة ٥٠ بالمئة من الدعم، عدا المشتركين الزراعيين والجمعيات الخيرية التي سيتم تعديل التعرفة لهما بحيث يكون هناك تخفيض بالخسائر المالية بنسبة ٢٠ بالمئة من الدعم قبل تعديل التعرفة.



شريحة من المواطنين يبينت المذكرة أن التعديل سيكون (طفيفاً) بحيث يجري تخفيض الخسائر المالية بنسبة ١,٣ بالمئة من الدعم وتعديل لتعرفة للمشاركين بإثارة

الوحدات الإنتاجية بحيث يجري تخفيض الخسائر المالية بنسبة ١٠٠ بالمئة من الدعم باعتبار أنه من الممكن استخدام الولاظ الكهروضوئية لهذا الغرض وتعديل لتعرفة لباقي المشتركين (تجاري وحرقي وري وزراعة وغرف تبريد ودوائر رسمية ومؤسسات ومعاهد وإثارة والصناعية والخدمية والمنزلية وغيرها، وارتفاع تكاليف إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والدعم المقدم لجهة أن الفرق الكبير بين تكاليف إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء من جهة وبين قيمة المبيعات الكهربائية السنوية على مختلف التورتات من جهة أخرى. لا يمكن قطاع الكهرباء من الاستدامة وتغطية تكاليفه الاستثمارية والتشغيلية بنفسه، وبالتالي يجعله معتمداً دائماً على قيام الدولة بتوفير التمويل والاعتمادات الاستثمارية الكبيرة وبشكل دائم، وذلك لا يشجع على إشراك القطاع الخاص في مجالات توليد وتوزيع الكهرباء، إضافة لزيادة مشاركة القطاعات المتجددة في مزارن الطاقة السوروي، وبالتالي لا يشجع الصناعيين على زيادة الاعتماد على مصادر الطاقات المتجددة للاستهلاك المباشر في منشاتهم، أو شراء الطاقة الكهربائية المنتجة من المحطات الخاصة المستقلة بمختلف أنواعها (طاقات متجددة وكهروحرارية)،

توليد كهربائية بتمويل من الحكومة عن طريق القروض الميسرة أو تسهيلات دفع مالية لا يعتبر الحل الأنجع لتلبية الطلب على الكهرباء والتخفيف من الطلب على الفيول وأويل والغاز الطبيعي اللازمين لتوليد الكهرباء، وذلك بسبب الدعم المباشر المقدم لسلة الكهرباء، لكن يبقى الحل الأمثل لاستخدام الطاقات المتجددة واستثمارها مباشرة في جانب الطلب كتركيب سخانات المياه الشمسية، والولاظ الكهروضوئية وبعض العنفات الكهروضوئية الصغيرة على أسطح المنشآت الصناعية وغيرها من تقنيات الطاقات المتجددة وتعبئة جزء بنحو ٢٥ بالمئة من الأحمال الكهربائية لهذه المنشآت، ولهذا لا بد من إلزام السادة الصناعيين بهذا الموضوع كما حدث في عدد من دول العالم. ويقترح تمويل مشاريع الطاقة المتجددة المذكورة من برنامج دعم أسعار الفائدة بتوفير القروض اللازمة لها، وأيضاً لا بد من تعديل تعرفة مبيع الكهرباء لأنه نظراً لانخفاض قيمة الكهرباء المستهلكة في المنشآت الصناعية بالنسبة إلى إجمالي تكاليف الإنتاج لهذه المنشآت من الضروري رفع تعرفة الكهرباء المبيعة للمنشآت على الترتيب ٠,٤/٢٠ ك ف ما فوق وبشكل تدريجي وصولاً إلى التكاليف الحقيقية لحوامل الطاقة (الفيول وأويل والغاز الطبيعي اللازم لتوليد الكهرباء) والتي تحملها الدولة، مما سيدفع الصناعيين إلى زيادة الاعتماد على مصادر الطاقات المتجددة للاستهلاك المباشر في منشاتهم، وبالتالي التخفيف من الطلب على الكهرباء من الشبكة العامة ويجنبهم أضرار الانقطاعات الكهربائية والتقنين لفترات طويلة، ويمكثهم من بيع فائض إنتاجهم من الكهرباء لبعضهم بعضاً أو لشبكة الكهرباء العامة. وتحدثت المذكرة عن أن التحول من الدعم المباشر إلى الدعم الشفاف الذي يكون من خلال رفع الدعم ومنع تعويض تقدي لأسر الفقيرة، يمثل مقترحاً جيداً ومهما، لكنه يحتاج إلى توفر كميات كبيرة من السيولة المالية، واستقراراً اقتصادياً وتقنياً في حال التوجه نحو هذا الخيار من الضروري تشكيل لجنة من وزارة المالية ومصرف سورية المركزي وغيرها من الجهات المعنية مهمتها اقتراح الآلية المناسبة لتنفيذ هذا التحول، بما يشمل مختلف السلع المدعومة بكافة المواطنين الكبخ، الغاز المنزلي والمازوت والكهرباء... والأخذ بالاعتبار إمكانية استخدام نظام البطاقة الإلكترونية (الذكية) لتحقيق ذلك، لتجنب طرح مزيد من السيولة التقديرية التي قد تؤدي إلى تضخم العملة السورية وهبوط قيمتها الشرائية.

وأيضاً تحديات توفير القطع الأجنبي اللازم للتكاليف التأسيسية والتشغيلية لإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء من المصادر الكهروحرارية أو من مصادر الطاقات المتجددة أو البديلة على السواء، وعدم إمكانية الاعتماد الكامل على محطات توليد الكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة لتلبية الطلب على الكهرباء بشكل متوطين من دون وجود محطات توليد كهروحرارية تعمل على الفيول وأويل والغاز الطبيعي، ويتطلب العمل على إلزام المنشآت والفعاليات الاقتصادية بمختلف أنواعها بالقطر بتغطية جزء من احتياجاتها الطاقية من مصادر الطاقات المتجددة. ولذلك كان لا بد من إشراك القطاع الخاص ببناء محطات توليد خاصة ومستقلة لبيع الكهرباء للصناعيين لجهة أنه في ظل الوضع الكهربائي الصعب، ويهدف فسخ المجال لوزارة الكهرباء لتغذية القطاع المنزلي وغيره من القطاعات الخدمية بالكهرباء، وتلويق الكهرباء للاحتياجات الصناعية في ضوء وجود مستثمرين في القطاع الخاص راغبين ببناء محطات توليد مستقلة خاصة، يمكن تزويد الصناعيين بالكهرباء المنتجة من المحطات والزمام الصناعيين بتلبية جزء من احتياجاتهم من مصادر الطاقات المتجددة لأن قيام وزارة الكهرباء بتوفير الاستثمارات لبناء محطات

الصناعيون راضون عن رفع سعر المازوت لكن بشرط الشهابي: قرار مهم إن توافرت المادة

هنا غانم

ترك القرار الخاص برفع سعر المازوت من ٦٥٠ ليرة إلى ١٧٠٠ ليرة دهشة عند معظم الصناعيين على حين البعض اعتبره خطوة إيجابية رغم الارتفاع لكل هذا الارتفاع جاء مشروطاً بتأمين المادة وللأسف سيكون الوضع كارثياً لجهة ارتفاع الأسعار.

رئيس اتحاد غرف الصناعة فارس الشهابي أكد لـ «الوطن» أن قرار رفع سعر المازوت إلى ١٧٠٠ ليرة مهم وسوف يكون له انعكاس إيجابي على الصناعة الوطنية في حال توافرت المادة وإذا لم تؤمن مادة المازوت فحن أمام كارثة بالتضخم وغلاء الأسعار وسوف يرتفع سعر المازوت الحر ويتركز هناك انقطاع العمادة وسعر جديد لأن السعر سوف يرتفع إلى خمسة أو ستة آلاف وفي حال توافرت المادة فسوف تحل جميع المشكلات التي يعاني منها الصناعي موضحاً أن المفروض أن توافر المادة بالسعر الجديد وهذا ما وعدتنا به الحكومة مشيراً إلى أن السعر الجديد يبقى أقل من سعر السوق السوداء وأقل من السعر العالمي لأن هدفنا أن تستمر العمال بالعمل والإنتاج.

الصناعي عطف طيفور قال: نرجو أن يستمر توافر المادة على مدار السنة لمكافحة الفقرات طويلة، ويمكثهم من بيع فائض إنتاجهم من الكهرباء لبعضهم بعضاً أو لشبكة الكهرباء العامة. وتحدثت المذكرة عن أن التحول من الدعم المباشر إلى الدعم الشفاف الذي يكون من خلال رفع الدعم ومنع تعويض تقدي لأسر الفقيرة، يمثل مقترحاً جيداً ومهما، لكنه يحتاج إلى توفر كميات كبيرة من السيولة المالية، واستقراراً اقتصادياً وتقنياً في حال التوجه نحو هذا الخيار من الضروري تشكيل لجنة من وزارة المالية ومصرف سورية المركزي وغيرها من الجهات المعنية مهمتها اقتراح الآلية المناسبة لتنفيذ هذا التحول، بما يشمل مختلف السلع المدعومة بكافة المواطنين الكبخ، الغاز المنزلي والمازوت والكهرباء... والأخذ بالاعتبار إمكانية استخدام نظام البطاقة الإلكترونية (الذكية) لتحقيق ذلك، لتجنب طرح مزيد من السيولة التقديرية التي قد تؤدي إلى تضخم العملة السورية وهبوط قيمتها الشرائية.



هذا التوزيع كما غرف الصناعة والتجارة.. الصناعي قادر على شراء مخصصات السنة وتخزينها، ولكن المزارع بحاجة لتسويق وتوزيع شهري أو موسمي، وتقترح: انتهاء استغلال المخصصات الوهمية المتاجرة بالسوق والأهم حسب طيفور أن يكون هناك توازن بالتوزيع، وتقسيم المخصصات بشكل دوري وليس بشكل مستمر توافر المادة على مدار السنة لمكافحة الفقرات طويلة من عدم توافر المادة وفي حال توافرت بسعرها إلى ٣٥٠٠ ليرة وإن تحديد سعر ١٧٠٠ ليرة سورية خفف الأعباء بعد أن كنا نتحمل التكاليف المرتفعة وطالب الحلاق من جميع الصناعيين بالحفاظ على أسعار مبيع منتجاتهم وعدم انعكاس رفع سعر المازوت من ٦٥٠ إلى

طيفور:	الحلاق:	مولوي:
إيجابي شرط وجود المادة	على التجار عدم رفع سعر أي مادة	سيكون له تأثير على الأسعار

الكفالات تغادر الأسواق وتترك الصدارة لمنتجات «الستوك» مدير حماية المستهلك: القانون يلزم تبديل أي قطعة خلال أسبوع

طلال ماضي

في سوق الكهرباء بدمشق لم يعد المشتري يعرف مصدر هذا الإلزام الذي بدأ ترويجها في شهر آذار ونيسان وأيار وحزيران ستداً قريباً يسأل عن كفاءة المنتجات لأن البائع يعلنها صراحة أن هذه المنتجات غير مكفولة مع والصدوق الذي يتسع ١٢ كرتونة في دول الجوار مثل لبنان بحدود ٣٥ دولاراً لذا ليس هناك أي إمكانية لاستيراد البيض كرتونة البيض انخفاضاً طفيفاً خلال شهر تقريباً بحدود ٥٠٠ ليرة لكرتونة الواحدة. وعن تأثير قرار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتحديد سعر المازوت الصناعي بـ ١٧٠٠ ليرة على أسعار البيض وذلك عقب تأكيد وزارة التجارة الداخلية بأن تحديد السعر جاء بعد تقديم كل الأنشطة الصناعية والتجارية والزراعية ومرسبي الفروج والألبان مشاوي من شراء المازوت من السوق السوداء بسعر وصل إلى ٤٠٠٠ ليرة سورية للتر الواحد، وأكد حداد أن هذا القرار إيجابي لكن تأثيره على سعر البيض سيكون قديلاً ومن شأن تحديد سعر المازوت أن ينخفض سعر كرتونة البيض بحدود ٢٠٠ ليرة فقط.



ويقول له إذا حملت الغسالة وأحضرتها إلى المحل تكون الآجرة مرتبطة بقطع التبديل، أما في حال قسومي إلى منزلك عليك أن تتكفل بالتردد إلى الصيانة تكون الخدمة مأجورة، وعن مراكز الصيانة يقول لها الصيانة متوفرة في الحلات. الشاب غياث زين الدين لم يفرح كثيراً بمسائلته الحديثة، وبعد أسبوع على زواجه تكاليف حمل الغسالة وتنزيلها من الطابق الرابع ونقلها إلى محل الصيانة، وعودتها وأجور حملها إلى الطابق الرابع، ومخاطر إمكانية تعرضها إلى صدمات وزيادة الأضرار بها، فضل طلب الصيانة إلى منزله وبعد إبدال مضخة مياه وقطعة أخرى يدفع ١٥٠ ألف ليرة تكلفة الصيانة، ويحاول أن يفاوض بأن الغسالة قديمة واستخدمها أقل من شهر، وأن البائع قال له إنها مكفولة عاماً لكنه لم يمنحه كرتونة مكفولة أو فاتورة مجهزة بخاتم كفاءة، ولم يعترف على الكاد في الهواء، وما كان عليه سوى دفع المبلغ بكل قبول ورضى. حال الشاب غياث يشبه الكثير ممن يسألون المتعاض من السؤال عن الكفاءة كالتالي

عن الكفالات ويسمعون الرد فوراً من البائع لا توجد كفاءة، وكفالتنا للتشغيل فقط وغير مسؤول عن القطعة بعد خروجها من المحل. «الوطن» سألت في الأسواق عن الكفالات للأجهزة الكهربائية المنزلية والحاسب وتوابعها والهواتف الثابتة، وأجهزة الراوتر والساعات اليدوية والإلكترونية وقطع تبديل السيارات والأجهزة الطبية والأدوات الصحية وغيرها من السلع المشابهة، ليأتي الرد الفوري والمباشر مع التوفير لتحقيق الربح الفاحش.

بذار الشوندر والسماذ مقفون في فروع المصرف الزراعي في الغاب

رامز محفوظ

يبدو أن الارتفاع بات سيد الموقف بالنسبة للبيض وأصبح المواطن يستنطق يومياً على سعر جديد يختلف عن سعر اليوم الذي سبقه من دون أي مبررات مقنعة لأسباب الارتفاع اليومي من المعنيتين في وزارة التموين الذين يسيرون في ركب الارتفاع ويرفون سعر بناء على توصية اللجنة الاقتصادية. والبنك مدير عام المصرف إبراهيم زيدان في تصريح لـ «الوطن» إلى التعميم على فروع المصرف لتسليم الإخوة الفلاحين حاجتهم من البذار والتوجيه لتسليم ٥٠ بالمئة من احتياج البونم الواحد من الأسمدة الأزوتية قرضاً أو نقداً للحصول الشوندر السكري وفق جدول الاحتياج. وتم التعاضد مع الفلاحين لزراعة نحو ٤٣٠٠ هكتار في منطقة الغاب لتشغيل معمل سكر تل سلحب. وفي بعض المحال ٥٠٠ ليرة، وأكد بعض أصحاب البقاليات التي تباع البيض أنهم كل يوم يشترون البيض بسعر جديد من تاجر الجملة الذي يقوم برفع السعر بشكل يومي واستهلاك الناس للبيض انخفض بشكل كبير. وعن أسباب ارتفاع سعر البيض بشكل يومي أرجع عضو لجنة مربي الدواجن حكمت حداد لـ «الوطن» الارتفاع اليومي بسعر البيض لجشع التجار الذين يقومون برفع السعر من دون أي مبرر ويريدون تحقيق أرباح كبيرة وبسبب عدم إقبال الناس على شراء البيض،

يبدو أن الارتفاع بات سيد الموقف بالنسبة للبيض وأصبح المواطن يستنطق يومياً على سعر جديد يختلف عن سعر اليوم الذي سبقه من دون أي مبررات مقنعة لأسباب الارتفاع اليومي من المعنيتين في وزارة التموين الذين يسيرون في ركب الارتفاع ويرفون سعر بناء على توصية اللجنة الاقتصادية. والبنك مدير عام المصرف إبراهيم زيدان في تصريح لـ «الوطن» إلى التعميم على فروع المصرف لتسليم الإخوة الفلاحين حاجتهم من البذار والتوجيه لتسليم ٥٠ بالمئة من احتياج البونم الواحد من الأسمدة الأزوتية قرضاً أو نقداً للحصول الشوندر السكري وفق جدول الاحتياج. وتم التعاضد مع الفلاحين لزراعة نحو ٤٣٠٠ هكتار في منطقة الغاب لتشغيل معمل سكر تل سلحب. وفي بعض المحال ٥٠٠ ليرة، وأكد بعض أصحاب البقاليات التي تباع البيض أنهم كل يوم يشترون البيض بسعر جديد من تاجر الجملة الذي يقوم برفع السعر بشكل يومي واستهلاك الناس للبيض انخفض بشكل كبير. وعن أسباب ارتفاع سعر البيض بشكل يومي أرجع عضو لجنة مربي الدواجن حكمت حداد لـ «الوطن» الارتفاع اليومي بسعر البيض لجشع التجار الذين يقومون برفع السعر من دون أي مبرر ويريدون تحقيق أرباح كبيرة وبسبب عدم إقبال الناس على شراء البيض،